



تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الأولي من أجل:

1- تركيب دائرة جهد متوسط مزدوجة تحت الأرض من محطة توليد الكهرباء في غزة حتى خان يونس ورفح لنقل الأحمال "(J8-J9)"

2- تركيب خط جهد متوسط تحت الأرض من شارع الشفاء حتى شارع سعيد صايل

تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة في الضفة الغربية وغزة

ASPIRE2

ملخص تنفيذي

يركز مشروع " تعزيز الاستدامة في الأداء والبنية التحتية وموثوقية قطاع الطاقة (مشروع ASPIRE) في الضفة الغربية وقطاع غزة " المرحلة الثانية على التدخلات الرئيسية لإعادة تأهيل وتقوية شبكات التوزيع ، وزيادة حصة الطاقة المتجددة ؛ وتحسين جودة تقديم الخدمات والإدارة المالية في القطاع. يتماشى المشروع المقترح استراتيجيًا مع إستراتيجية المساعدة الحالية لمجموعة البنك الدولي للضفة الغربية وقطاع غزة (السنوات المالية 22-25) ، والتي تسلط الضوء على الحاجة إلى الاستدامة المالية لمقدمي الخدمات ، وتحسين البنية التحتية ، ودعم القطاع الخاص. يدعم هذا المشروع أيضًا تنفيذ الاحتياجات الفورية والقصيرة الأجل ذات الأولوية المحددة من خلال تقييم الأضرار والاحتياجات السريعة في غزة (يونيو 2021). ستكون سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية (PENRA) مسؤولة عن تنفيذ البرنامج بأكمله ، بما في ذلك المرحلة الثانية من (ASPIRE2) وستنسق مع مؤسسات القطاع المعنية ، حسب ما هو ملائم . تتعلق هذه الدراسة الاستشارية بمشروعين فرعيين في إطار المكون الفرعي 1.1 من ASPIRE2.

يتكون المشروع الفرعي الأول من تركيب دائرة مزدوجة ذات جهد متوسط تحت الأرض من محطة توليد الكهرباء في غزة (GPP) حتى خان يونس ورفح لنقل الأحمال (J8-J9). يتطلب هذا التدخل تركيب كابل خط نقل مزدوج الدائرة تحت الأرض من GPP الواقع في محافظة غزة وصولاً إلى خان يونس ومحافظة رفح ويمر عبر محافظة المنطفة الوسطى (خط MV J8-J9). أما المشروع الفرعي الثاني فيتكون من تركيب شبكة جهد متوسط تحت الأرض من شارع الشفاء حتى شارع سعيد صايل مروراً بشارع الوحدة بمدينة غزة. يشمل هذا التدخل الثاني أيضًا إزالة بعض الشبكات الكهربائية الهوائية الحالية المارة في شارع الوحدة والتي سيتم استبدالها بشبكة الجهد المتوسط تحت الأرض.

تمثل أهداف هذه الدراسة في إعداد التقييم الأولي للتأثير البيئي والاجتماعي (P-ESIA) للمشروعين الفرعيين المقترحين في الامتثال الكامل للمعايير البيئية والاجتماعية (ESSs) العشرة للبنك الدولي. كجزء من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ، تم تخصيص قسم محدد لإشراك أصحاب المصلحة والاستشارة العامة

على الرغم من وجود القانون البيئي الوطني وسياسة التقييم البيئي ، إلا أنها تفتقر إلى معايير محددة لتوزيع الطاقة الكهربائية ونقلها وآليات مراقبة وإنفاذ اللوائح البيئية. لسد هذه الفجوة بين التشريعات الوطنية والإطار البيئي والاجتماعي (ESF) والمعايير البيئية والاجتماعية (ESS) الخاصة بالبنك الدولي والتي تتطلب فحص جميع الاستثمارات المقترحة لتمويل البنك بحثًا عن الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة وتنفيذ الأعمال البيئية المناسبة بناءً على نتائج الفحص ، يتم إعداد هذا PESIA .

ستقوم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية (PENRA) بتنفيذ المشروع. سيكون العقد من مسؤولية سلطة الطاقة والموارد الطبيعية وسيتم منحه للمقاول / المورد. سيكون لشركة توزيع الكهرباء في غزة (GEDCO) دور فني في عملية تقديم العطاءات بما في ذلك الإشراف الفني أثناء التنفيذ.

تعتبر المسارات المقترحة للكابلات الأرضية في المشروعين الفرعيين غير نهائية. في المشروع الفرعي J8-J9 ، تم اقتراح ثلاثة بدائل للطرق التي تمر عبر بلدية دير البلح.

- 1- أول مسار بديل هو شارع الرشيد الذي يبلغ طوله الإجمالي 7937 م. هذا البديل مرفوض من قبل شركة توزيع الكهرباء في غزة GEDCO.
- 2- البديل الثاني هو المرور بشارع النخيل الذي يبلغ طوله 6427 م وعرضه 16 م.
- 3- البديل الثالث شارع السلام بطول 5266 م وعرض 12 م. يتم قبول الخيارين الثاني والثالث من قبل شركة توزيع الكهرباء ، لكن البديل الثالث (شارع السلام) سيكون مقبولاً أكثر من البديل الثاني (شارع النخيل) حيث أن طول خط MV في السلام سيكون أقل من ذلك في شارع النخيل 1161 م. بالإضافة إلى ذلك ، يمر شارع السلام في مناطق أقل كثافة سكانية من شارع النخيل والرشيد.

بالنسبة للمشروع الفرعي الثاني ، وحتى إعداد هذا التقرير ، لم يتم اعتماد مسار خط MV في شارع الوحدة رسميًا من قبل بلدية غزة. تتواصل الشركة العامة لتوزيع الكهرباء حاليًا مع بلدية غزة للمصادقة على مسار الخط في شارع الوحدة.

تم فحص البيئة المادية والطبيعية الحالية من خلال كل من الدراسات المكتبية والتحقيقات الميدانية والتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. لدعم تحديد هذا الوضع البيئي ، تم إجراء مسوحات ميدانية في 9 يناير 2022 و 19 يناير 2022. ساعدت المسوحات على تحديد الظروف البيئية والاجتماعية الحالية في منطقة التدخل ، وكذلك تقييم الآثار المحتملة تركيب خطوط جهد متوسط.

يجب مراعاة الآثار المحتملة لتدخلات المشاريع الفرعية على الميزات خلال مراحل التنفيذ: ما قبل البناء ، والبناء والتشغيل. تتشابه أنشطة مرحلة ما قبل البناء في طبيعتها مع أنشطة مرحلة البناء ؛ وبالتالي ، يتم تحليل آثار مراحل ما قبل البناء والبناء والتعامل معها معًا. خلال مرحلة البناء ، من المتوقع حدوث بعض الآثار السلبية على استخدام الأراضي وملكية الأراضي ، والبيئة المادية (الهواء ، والضوضاء ، والتربة ، والمياه الجوفية) ، والتنوع البيولوجي ، والتراث الثقافي ، والبنية التحتية القائمة ، والمناظر الطبيعية ، والصحة العامة والسلامة ، والتوظيف وسبل العيش). ومع ذلك ، من المتوقع أن تكون مؤقتة وضمن الحجم الطبيعي الذي هو نموذجي لأنشطة البناء المماثلة.

خطوط الجهد المتوسط في المشروعين الفرعيين (1 خط 18-19 MV و 2 خط شارع الوحدة يحتوي على أنشطة الأعمال المدنية مثل حفر الخنادق وإنشاء الأبراج والأعمال الكهربائية مثل استبدال المحولات وتجديد الشبكة واستبدال الخطوط الهوائية إعادة تأهيل الكابلات الأرضية ونقاط التوصيل. يرتبط المشروعان الفرعيان بمخاطر كبيرة ، بما في ذلك المخاطر على الصحة والسلامة المهنية أثناء إنشاء وصيانة خط النقل والمخاطر المرتبطة بالتعامل مع النفايات الخطرة ، مثل الكابلات الكهربائية. تشمل المخاطر البيئية الأخرى الضوضاء والغبار ومعالجة النفايات أثناء البناء.

أثناء إنشاء خط متوسط MV في المشروع الفرعي الأول ، قد يتم إغلاق أقسام الطريق (18-19 MV) جزئيًا أو كليًا لإجراء أعمال الحفر ، وحفريات وردم الخطوط وإعادة رصف الطريق. في هذا التقييم البيئي والاجتماعي الأولي ، من المتوقع أن إغلاق الطرق ، في بعض المواقع الحساسة تجاريًا ، قد يعيق وصول المجتمع المحلي إلى أماكن العمل المعيشية مثل المحلات التجارية والأكشاك مما يؤدي إلى خسائر مالية. من خلال مراجعة خرائط خط 18-19 MV المقصود ، تم الكشف عن مسار خط حرج واحد يمر في جزء من سوق خانيونس (منطقة الظهرة). كما تتوفر نفس الحالة في خط الوحدة MV حيث تتوزع المحلات على الجانبين بطول شارع الوحدة.

عندما يتم تحديد المسار النهائي وأثناء إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الكامل ، يجب إجراء تقييم مفصل للأثر الاجتماعي والاقتصادي للطرق مع الأخذ في الاعتبار عدد المنازل وعدد الأعمال ونوع الأعمال والخسائر في دخل تلك الشركات خلال البناء بسبب إغلاق الطريق والأرض وأي أراضي زراعية.

خلال مرحلة التشغيل ، لا يتوقع حدوث آثار سلبية محتملة. من ناحية أخرى ، من المتوقع حدوث آثار مفيدة على المدى الطويل نتيجة لتوفير مرافق البنية التحتية الكهربائية الإضافية.

من المحتمل أن يتسبب تنفيذ المشروعين الفرعيين في آثار بيئية كبيرة. يتم تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية على أنها كبيرة حيث أن بعض الأنشطة ستشمل :

- 1- تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الأولي (P-ESIA) : مخاطر الصحة والسلامة المهنية (OHS) أثناء البناء والصيانة ، ووقوع حوادث الصحة والسلامة المهنية له أهمية عالية إلى متوسطة ويمكن التقليل منه من خلال الالتزام بخطط الصحة والسلامة المهنية المصممة لكل نشاط ؛
- 2- المخاطر المرتبطة بمعالجة النفايات الخطرة ، مثل نفايات الزيوت من المحولات أثناء الصيانة والكابلات الكهربائية من الشبكات الكهربائية القديمة.

من أجل تقليل الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة ، فإن جميع طرق ومناهج تدابير التخفيف ضرورية وضرورية لحماية الجودة البيئية والاجتماعية المتأثرة. لذلك ، تم تصميم تدابير التخفيف البيئية والاجتماعية من أجل: التخفيف من الآثار

البيئية والاجتماعية ، وتحقيق الامتثال للوائح البيئية والاجتماعية الوطنية ، والمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي ، وتعويض الموارد البيئية والاجتماعية المفقودة (إن وجدت) ، وتعزيز البيئة، والموارد الاجتماعية ، تم بناء مصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الأولية (الجدول 7-1) بشكل أساسي على المعايير البيئية والاجتماعية (ESF) للبنك الدولي (WB) والمعايير البيئية والاجتماعية (ESS) (ESS1 و ESS2 و ESS3 و ESS4 و ESS5 و ESS8 و ESS10). تم إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية على أساس تقييم الآثار المحددة بعد جمع البيانات وتفصيلها. تم إعداد مصفوفة أولية لخطة الرصد البيئي والاجتماعي (الجدول 8-1).

تتكون المصفوفات من :

- 1) خطة التخفيف البيئي والاجتماعي التي تتضمن تدابير التخفيف المقترحة للآثار المتوقعة ومستوى أهمية التأثير و خطة المراقبة البيئية والاجتماعية لأنشطة المراقبة. تم تصميم خطة التخفيف البيئي والاجتماعي من أجل التأكد من أن التنبؤ بالتأثيرات دقيق
- 2) التأكد من تنفيذ تدابير التخفيف وأنها فعالة في تنفيذ الأهداف. تتضمن مصفوفة خطة المراقبة البيئية والاجتماعية أنشطة المراقبة (كيف؟) ، المحددات التي يجب مراقبتها (ماذا) ، الجهة المسؤولة عن المراقبة (من؟) ، وتيرة المراقبة (كم؟) ، التنفيذ والميزانية الخاصة بالمراقبة .

عينت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية والموارد الطبيعية (PENRA) مسؤولاً بيئياً واجتماعياً (ESO) للإدارة البيئية والاجتماعية. سوف يقوم ESO بمراقبة تنفيذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الذي سيتم تطويره من PESIA بعد الانتهاء من تحديد المشاريع الفرعية ، ومراقبة امتثال المقاولين لشروط خطط الإدارة البيئية والاجتماعية و خطة اشراك اصحاب المصلحة SEP. سيقوم ESO بإجراء زيارات إشرافية ورصد بيئية واجتماعية منتظمة للتحقق من التزام المقاولين بالمتطلبات المنصوص عليها في الأدوات البيئية والاجتماعية وإنتاج التقارير المطلوبة. سيتم تحديد واجبات ومسؤوليات ESO أثناء التنفيذ في ESIA.

بناءً على الفحص الذي أجراه الاستشاري ، ستكون هناك حاجة إلى خطة إعادة توطين (RP) لتقييم الأضرار المالية التي قد يواجهها تجار سوق خانينونس وشارع الوحدة وتعويضهم عن خسائرهم بناءً على ASPIRE2 تم إعداد إطار إعادة التوطين (RF) وفقاً للقوانين الوطنية الفلسطينية و ESF-ESS5 للبنك الدولي: سيتم إعداد خطط إعادة التوطين الخاصة بالموقع بمجرد الانتهاء من تصميم المشاريع الفرعية ومواءمتها. سيتم إعداد RP الخاص بالموقع والإفصاح عنه وتنفيذه قبل بدء التعاقد على أنشطة العمل.

ضمن نطاق المشروعين الفرعيين ، تم تحديد العديد من فئات الأطراف المتأثرة ، وهي المجتمعات المحلية المقيمة في مناطق المشروعين الفرعيين ، والبائعين الذين لديهم مؤسسات صغيرة ومتوسطة على طول المسارات المقترحة لبعض أقسام الخطوط ، مباني الخدمات العامة على طول المسارات المقترحة للخطوط ، والبلديات التي تقع بمحاذاة الخطوط وشركة توزيع الكهرباء في غزة GEDCO.

تشمل الفئات الرئيسية واطراف مهمة اخرى، الوزارات والهيئات الحكومية والبلديات ومقدمي الخدمات العامة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة مع الفئات الضعيفة والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث الوطنية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص (قطاع الأعمال). إلى جانب هذه الأطراف المهمة الخارجية ، هناك عدد من الأطراف الداخلية المهمة التي لها حصص في المشروع بما في ذلك موظفو سلطة الطاقة والموارد الطبيعية. استشاري الإشراف؛ المقاولون. المقاولين من الباطن وعمالهم.

سيتم تطوير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الكامل وسوف يشمل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP). تبلغ تكلفة إعداد ESIA / ESMP 30000 دولار أمريكي. يجب تطوير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) وإدراجه في وثائق العطاء وبالتالي تنفيذه من قبل المورد أو المقاول كجزء من المستندات التعاقدية.